صحيفة المساءلة تضمنت 3 محاور من بينها مطار الكويت الجديد T2

معرفي مستجوبا بوقماز: أهدرت المال العام وفشلت في متابعة أعمال وزارتها

الوزيرة أماني بوقماز

معرفي خلال تسليمه صحيفة الاستجواب

المساءلة جاءت بعد التماسي العديد من التجاوزات ودراسة جميع التفاصيل في الجهات التابعة للوزيرة

ما تضمنته صحيفة الاستجواب ما هو إلا جزء بسيط وأن ما سيطرح خلال المناقشة أكبر بكثير

إذا تكرر تصريح الحكومة بالوقوف مع الوزيرة مرة أخرى فستتحمل المسؤولية

أعلن النائب داوود معرفي عن تقديمه أمس استجوابا إلى وزيرة الأشغال العامة د.أماني بوقمار متضمناً 3 محاور تتعلق بالفساد والتعدي على المال العام.

وقال معرفي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هذا الاستجواب جاء بعد التماسه العديد من التجاوزات ودراسة جميع التفاصيل في الجهات التابعة للوزيرة، وجاء كذلك نتيجة للفساد الإداري وسوء الاستغلال في الوزارة والجهات التابعة لها، لافتا إلى أنه أوفى بوعده لأبناء الشعب الكويتي.

وطالب معرفي الشعب الكويتي بقراءة صحيفة الاستجواب والتمعن في المحاور لإبداء الرأي حولها، والضغط على النواب، مبيناً أن دور الشعب لا يقتصر على وقت الانتخابات فقط.

وأكد معرفي أن ما تضمنته صحيفة الاستجواب ما هو إلا جزء بسيط وأن ما سيطرح خلال المناقشة في منصة الاستجواب أكبر بكثير، مبينا أن عدد الأوراق التي وصلته من الكفاءات والشباب في الجهات التابعة للوزيرة تجاوزت الـ 1300 ورقة تضمنت تجاوزات وفساداً.

وأشار إلى تصريح يوم أمس بأن الحكومة تتضامن مع وزيرة الأشغال في هذا الاستجواب، مؤكدا أنه إذا تكرر هذا التصريح مرة أخرى فالحكومة مجتمعة تتحمل المسؤولية.

وأكد معرفي أن استجوابه المقبل سيكون لرئيس الوزراء إذا أعلن تضامنه مع الوزيرة قبل أن يسمع مشاكل وفساد وسوء إدارة هذه الوزيرة للوزارة ومرافقها، مضيفا "قبل أن تتضامن عليك سماع كلمة الشعب، وموعدنا المنصة".

وكان النائب داود معرفي قد تقدم باستجواب إلى وزيرة الأشغال العامة د. أماني بوقماز يتكون من 3 محاور، منها هيئة الطرق وإهدار المال العام، عدم تطبيق القانون، والفشل في أداء المهام الوظيفية، الذي لجأنا إليه بعد أن نفد الصبر، وارتفع الانين من أداء الوزيرة مما بات يهدد مصالح البلاد والعباد، وبعد أن استنفدنا الحيل بالنصح والتوجيه ولفت النظر لمكامن الخطأ والفساد، وأتحنا للوزيرة الفرصة لتعود إلى جادة الصواب وتصحيح الاعوجاج وتحقيق الصالح العام، إلا أن محاولاتنا اصطدمت بجدار من الكبر والعزة بالإثم، والإصرار على الخطأ وتبريره رغم وضوحه كالشمس في رابعة النهار، مما أكد لنا أن ممارسات الوزيرة في عملها وأخطائها التي لا ترجع عنها ليست من قبيل الاجتهاد فإن أصابت لها أجران وإن أخطأت لها أجر، وإنما باليقين هي أخطاء مقصودة لن نجني من ورائها إذا سكتنا عنها سوى مزيد من الفشل والاستمرار في هدر المال العام وضياعه وتعريض حياة الناس للخطر وإثقال همومهم بمزيد من الأعباء.

وحتى لا يذكرنا التاريخ إننا كتمنا الشهادة، وتحكي عنا الأجيال القادمة إننا شياطين خرس صمتنا أمام الظلم وعجزنا عن مواجهة الفساد فلم يبق أمامنا سبيل سوى تفعيل أدواتنا الدستورية وتقديم هذا الاستجواب الذي نؤمن بأنه مستحق لنعلنها واضحة وأمام أبناء وطننا ومجلسكم الموقر إننا لا نقبل أن نصمت أمام فاسد مهما علت مكانته أو ارتفعت قامته، بل سنكون كالجبال الرواسي نستند على الحق ونواجه الباطل وننتصر للمظلوم مهما علت هامة الظالم أو ارتفع شأنه، معتمدين على الله وتأييد شعبنا الأبي الغالي.

إن الوزيرة ومنذ تشكيل الحكومة كانت محوراً للشبهات ولكننا كما أسلفنا لا يمكن أن نخوض في شبهة دون بينة ولا أن نتهم بلا يقين ولا نحاسب قبل أن نسدي النصح ونفسح المجال لعل المخطئ يثوب أو ينصلح المفسد، فالإصلاح غايتنا ونسعى لتحقيقه بكل الوسائل، لكن حين اتضحت الصورة، وتوافرت الوثائق التي تكاد تنطق أوراقها أننا أمام فساد ممنهج ورؤية غائبة وسياسة في العمل لا يمكن أن تلبي احتياجات المواطن ناهينا عن طموحاته وتطلعاته، تأكدنا أن بقاء هذه الوزيرة واستمرارها في عملها لن يكون الا هدما لآمال شعبنا ومكتسباته، وهدراً للمال العام وإفتئاتا على حقوق أبناء شعبنا ووطننا الغالي.

محاور الاستجواب

المحور الأول:

هيئة الطرق

أ. إهدار المال العام، عدم تطبيق القانون، الفشل في أداء المهام الوظيفية.

إن نهضة الأمم تبنى بسواعد أبنائها، وهذه السواعد لكي تعمل وترتقي بحاضر بلدانها إنما تحتاج أن تكون تحت مظلة فكر وتخطيط يوجه هذه الجهود ولا يشتتها، يدفعها من خلال الرؤية المرسومة إلى المسار الإنمائي والتطوري المنشود الذي يؤمن بالتخصص وأن يولى كل أمر لأهله، زمن العشوائية في التخطيط والمركزية في الأداء قد عفى عليه الدهر وتجاوزته البلدان التي كانت تنظر الينا يوماً على أننا القدوة والمثل ليصبح حالنا مقارنة بهم الآن لا يخفى على أحد ولا يماري فيه صاحب رؤية منصف كان أو ظالم.

ومن منطلق القناعة أن التخصص هو إحدى الوسائل الصحيحة للنجاح، وفي ظل المعاناة التي يعيشها المواطن في حياته وتنقلاته اليومية من سوء حالة الطرق والشوارع وتردي خدماتها وصولاً إلى أن أصبحت تهديداً حقيقياً لحياته واستنزافاً مستداماً لأمواله وبات بند اصلاح السيارات أساساً مثبتاً وعبئاً ثقيلاً على ميزانية كل مواطن، وسعياً للحد من هذه الاضرار والاخطار صدر القانون رقم 15 لسنة 2014 بشأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري المعدل بالمرسوم رقم 3/ 2015 بهدف ضم جميع اختصاصات الطرق والنقل البري تحت مظلة واحدة، في سعي محمود لتطوير قطاع الطرق والنقل الجماعي وحل مشكلة الازدحام المروري التي تلقي بأعبائها وتبعاتها على جميع مناحي الحياة.

المحور الثاني

وزارة الأشغال

أ. الفشل في أداء ومتابعة أعمال الوزارة وما يسببه من أضرار للبيئة وانعكاساتها على الوطن والمواطنين

لم يعد خافياً على أحد تأثير البيئة على حياة الانسان وانعكاسها على الصحة وبالتالي على الأداء البشري بصفة عامة في مناحي الحياة، وما انتشار الامراض والأوبئة إلا إحدى النتائج المباشرة لإهمال البيئة.

لذلك نجد الحكومات تصرف الميزانيات وتنشئ الهيئات وتستقطب المؤتمرات والخبرات البيئية المختلفة بهدف خلق بيئة صالحة للحياة.

لكن مع الأسف الشديد فإن وزارة الاشغال بقيادة الوزيرة تضرب مثالا صارخاً للاستهتار في فشل واضح وإهمال متعمد للإضرار ببيئة الكويت من خلال الأمثلة التالية التي تمثل غيضا من فيض في مخالفات الوزيرة.

ب. محطات الصرف الصحي

1. ما يشوب محطة أم الهيمان:

لكل من أراد التيقن من المعنى الحقيقي للفشل عليه أن يتابع وضع محطة أم الهيمان للصرف الصحي، تلك المحطة التي رصد لها مبلغ هائل يقدر بـ 1.2 مليار دينار كويتي، ""نعم الرقم صحيح"" من أجل معالجة 300 ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي، إلى هنا الأمور تبدو جيدة، فالدولة حريصة على تطبيق المعايير البيئية وبخاصة في مجال معالجة مياه الصرف الصحي من أجل إعادة تدويرها واستخدامها أو حتى التخلص منها من دون أضرار، لكن الواقع يشهد بإثم فادح وجريمة بيئية مكتملة الأركان تكاد تصل إلى المؤامرة في حال الصمت عليها، إذ تظهر الأرقام العملية أنه تتم معالجة يومية لـ 80 ألف متر مكعب فقط من أصل 300 ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي، وهذا يعني أن هناك 220 ألف متر مكعب من المخلفات الصحية يتم رميها في البحر مباشرة يومياً، وهذه كارثة حقيقية وليس مجرد فشل، وذلك بالنظر إلى الأضرار التي يسببها هذا الإهمال على البيئة البحرية وتلوث مياه البحر والشواطئ حيث ينعكس سلبا على حياة المواطنين ويؤدي إلى جعلها بيئة ملوثة غير صالحة لأي نشاط انساني.

وغني عن البيان أن أحد روافد ثروة الكويت هو ما تتمتع به من بيئة بحرية، ولعل بحر الكويت هو المتنفس الأهم لأبناء وطننا، لكن أباطرة الفساد أبوا أن يتركوه لنا لننعم به وعمدوا إلى إلقاء 220 ألف متر مكعب من المخلفات يوميا بما يهدد بقتل الكائنات البحرية والإخلال بالتوازن البيئي ناهينا عن إهدار المال العام بصورة فجة لا تقبل الشك، ويكفي أن نوضح أن هذا الحجم من المخلفات " 220 ألف متر مكعب " يستخدم للتخلص منه وإلقائه في البحر بما يعادل أكثر من 6000 صهريج يوميا، فإنه لا يمكن لأي صاحب ضمير حي أن يشاهد هذا الجحيم من الفساد والسفه في إهدار المال العام ويقف متفرجا مثل الوزيرة التي لم تحرك ساكنا ولم تتخذ أي إجراء لإيقاف تلك المخالفات، أو أي خطوة جادة وعملية نستنتج منها أنها تسعى لمعالجة المشكلة.

2. عدم وجود عقود صيانة لمحطة كبد:

لضمان استدامة وكفاءة عمل محطة كبد الحيوية، يعد عدم وجود عقد صيانة إهمالا غير مقبول ومقلقا بشكل كبير، خصوصا عندما نعلم أن الشركة المسؤولة عن الصيانة قد انتهى عقدها وتسعى لتسليم المحطة بالحالة الحالية بشكل متكرر، ولكن الوزارة لم تقم بالتسلم من دون مبرر، اللهم إلا عدم اكتراث بأداء المهام الأساسية المنوطة بها، وعدم إدراك لأهمية وجود عقد صيانة يحافظ على استمرار عمل المحطة ما ينذر بإيقافها لتضاف إلى سلسلة هدر المال العام التي نراها.

3. عدم وجود محطة صرف صحي لمدينة المطلاع:

الكويت التي كانت تلقب بدرة الخليج، لا يوجد في إحدى مناطقها الحديثة التي بنتها الدولة بعقود مليارية محطة صرف صحي!!!

فحتى الآن لم تتم ترسية بناء محطة الصرف الصحي في المنطقة على الرغم من بدء تخصيص قسائم منطقة المطلاع منذ 8 سنوات بدءا من سنة 2015 حتى تاريخه، إضافة إلى أن مجموعة من أهالي منطقة المطلاع سكنوا هذه المنطقة الواعدة من دون خدمات، ومن المعلوم أن بناء محطة الصرف الصحي يستغرق وقتا طويلا يصل إلى 5 سنوات بالتالي فإن تأخر العمل في هذا المشروع سيعني عدم وجود محطة صرف صحي تخدم أكثر من 28 ألف أسرة متوقع أن تسكن المنطقة بالإضافة إلى المناطق التجارية والاستثمارية.

المحور الثالث:

مطار الكويت، والتقصير والتلاعب في الطيران المدني

أ. مطار الكويت الجديد T2:

1. تدني نسبة انجاز الحزمة الأولى "انشاء وإنجاز وتأثيث وصيانة مبنى الركاب الجديد بالحزمة رقم "1" " ما يؤدي الى تأخير تسلم مبنى الركاب اكثر من 1104 أيام "ما لا يقل عن ثلاث سنوات".

2. تدني نسبة الإنجاز لتنفيذ المباني الخدمية والطرق المؤدية لمبنى الركاب الجديد ومبنى مواقف السيارات بالحزمة رقم "2"، الذي يؤخر تسلم المشروع أكثر من 620 يوما "ما يقارب السنتين".

3. موافقة الوزارة على تغيير تصميم طبقات الأرض في مبنى الركاب من دون الحصول على موافقة الطيران المدني "الجهة المستفيدة" وهي تعتبر من المواد البديلة المتعلقة بالنظم التشغيلية الفنية وهو تغيير في تصميم الارضيات من نظام الارضيات المرتفعة التي يعلوها الاسفلت المصقول إلى أرضيات من طبقتين "السكريد" يتخللها أنابيب الخدمات وتعلوها طبقة "التيرازو"، ما يخالف الشروط الخاصة بالمواد وهو بتغيير التصميم التعاقدي لطبقات الأرضيات من دون موافقة الجهة المستفيدة وهي الطيران المدني لمثل هذا التغيير.

4. إصدار الوزارة الموافقة باستخدام مادة بديلة للأرضيات بمادة أخرى غير مستوفية المتطلبات الفنية وقد تم اعتماد المواد البديلة بملاحظات تجب مراعاتها حيث تم استبدال الاسفلت المصقول بمادة "التيرازو"، وأوضح المستشار أنه متشكك بشأن الأسباب ويرجح إلى كونها أسبابا مالية بفرق تجاوز 800 ألف دك، إضافة الى تعمد التأخير في هذا البند ليصبح بندا حرجا للمشروع ما يتبين معه عدم صحة ما قدمة المقاول من دراسة مالية في الفروقات.

5. تأخير مشروع المطار نزولا لرغبات المقاول "شركة ليماك" فيما يخص البند الاحتياطي بنظم المعلومات والاتصالات T2 رغم اتفاق جميع الأطراف المعنية "جهاز متابعة الاداء الحكومي – الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات – الطيران المدني– الفتوى والتشريع – دكتور من جامعه الكويت – وزارة الداخلية " على التخوف من تعدد الأنظمة والأخذ